**محضر جلسة لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد عدد3**

**اجتماع لجنة الإصلاح الإداري والفساد المالي**

التاريخ : يوم الجمعة 09 مارس 2012 على الساعة الثالثة ظهرا

جدول أعمال الجلسة :

* الإستماع إلى ممثلين عن اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة
* عرض تقريرعن زيارة الوفد المنبثق عن اللجنة إلى عدد من أعضاء الحكومة
* مناقشة ملف البنك المركزي
* مسائل مختلفة .

افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة و15 دق بعد الظهر حيث تولى السيد رئيس اللجنة الترحيب بالوفد الممثل للجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد والمتكون من السادة :

-         ناجي البكوش : أستاذ جامعي وعميد سابق لكلية الحقوق بصفاقس

-         الهادي بن صالح : مهندس

-         نائلة شعبان : أستاذة بكلية العلوم القانونية والسياسية والإجتماعية بتونس

-         محمد العيادي : قاضي بالمحكمة الإدارية

-         نورالدين الزوالي : رئيس غرفة بدائرة المحاسبات

وبيّن أعضاء الوفد من خلال ما قدّموه من عرض حول أعمال اللجنة ومنهجيّتها والنتائج التي توصّلت إليها، أنّ بلادنا باتت ضحية لمنظومة فساد عمّت المؤسسات

السياسية والإدارية والقضائية والمؤسسات والمنشآت العمومية وأصبحت من السلوكيات الإجتماعية التي تتطلب المكافحة إلى جانب الوقاية .

وجاء في معرض حديثهم أن اللجنة الوطنية لتقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد أعلن عنها يوم 17 جانفي 2011 إلى جانب تركيبة الحكومة المؤقتة الأولى وأحدثت بصفة قانونية بمقتضى المرسوم عدد 7 الصادر بتاريخ 18 فيفري 2011 وهي هيئة عمومية مستقلة تتكون من :

-                     هيئة فنية متكونة من خبراء في ميادين عدّة تتعهّد بالتقصّي والبحث ودراسة الملفات وإحالة ما يستدعي منها على القضاء .

-    الهيئة العامة التي تقوم بالنظر في التوجّهات العامة لعمل اللجنة ووضع التصورات المستقبلية.

كما أوضح السيد ناجي البكوش أنّ وفاة رئيس اللجنة المرحوم عبد الفتاح عمر جعل اللجنة تعلّق أعمالها لارتباط وجودها القانوني برئيسها طبقا للمرسوم الذي ينصّ على أنّ رئيس اللجنة هو من يعيّن أعضاءها ويسهر على سير أعمالها ويرأس جلساتها ويمثلها قانونيا ويحفظ وثائقها، وأضاف أنّ هذا الإشكال القانوني عطّل مصالح المواطنين وأثّر سلبا على سير أعمال اللجنة.

وتعرّض أعضاء اللجنة في بداية مداخلاتهم إلى منهجية العمل التي توخّتها الهيئة الفنية للجنة والتي تضم 13 عضوا وهي تنقسم إلى جانبين :

-    جانب التعهّد الذاتي، حيث بادرت اللجنة على ضوء ما ورد عليها من معلومات بزيارة المقرّات الرئاسية وصادرت ما وجد بداخلها من أموال ومجوهرات ووثائق هامة وقامت اللجنة كذلك بالتحقيق في عديد المجالات الهامة التي طالها الفساد كالديوانة والصفقات العمومية ومجال العقارات والقطاع السمعي البصري...

-                  جانب معالجة العرائض الواردة على اللجنة سواء من مواطنين عاديين أو من ذوات معنوية والتي بلغ عددها إلى اليوم حوالي 12000 ملف، تمكّنت اللجنة من دراسة قرابة 5000 ملف ، قامت بإحالة 400 منها على النيابة العمومية قصد إجراء التتبعات القانونية.

وأضاف ممثلو اللجنة الذين تناوبوا على الكلمة ، أن عملية الاستقصاء استوجبت منهم جلسات استماع إلى كبار المسؤولين بهدف استفسارهم عن ممارسات صبغت بالرشوة والفساد أثناء أدائهم لمهامّهم وقد تبيّن لهم الإستثراء الفاحش لعدد منهم . واتضح من خلال هذه الإستماعات ودراسة الملفات أن رئيس الدولة السابق كان يصادر سلطة القرار وخاصة في الميادين ذات المردود المالي الهام ويحاول المسؤولين التستّر على التعليمات التي يلزمون بتطبيقها وإعطائها صبغة قانونية مما يصعب في بعض الأحيان الوصول إلى تفكيك رموز بعض الملفات باعتبار أن الفساد كان ممنهجا ومقنّنا .

وتطلّب عمل اللجنة القيام بزيارات ميدانية اهمّها كانت زيارة لقصر سيدى الظريف وقصر قرطاج حيث وجدت العديد من الوثائق الهامة التي تدين الرئيس السابق وعدد من أفراد عائلته وأصهاره ومسؤولين في عمليّات مشبوهة واستغلال نفوذ وتبييض أموال عن طريق صناديق استثمار أجنبية لكنّها بأموال مهرّبة من تونس تعمل في السوق التونسية .

كما سعت اللجنة إلى الإطلاع على كل الوثائق والتقارير التي تعدّها أجهزة الرقابة والبنك المركزي وهيئة السوق المالية، والإتصال كتابيا بالوزارات والمؤسسات لطلب وثائق كلّما دعت الحاجة إلى ذلك . وقد تباينت درجة التعاون والتجاوب مع اللجنة الوطنية بين جهة وأخرى .

كما تطرّق أعضاء لجنة تقصي الحقائق إلى الصعوبات التي واجهتهم خلال قيامهم بهذه المهمّة على وجه التطوّع وهي مهمّة تتطلّب توفير موارد بشرية ومالية هامة لم تحصل عليها اللجنة التي كانت قبلة لكل من أحس بظلم أو حيف خلال فترة الإستبداد.

وخلاصة هذه التجربة قدّمها أعضاء اللجنة في النقاط التالية :

-         تفشّي واستفحال ظاهرة الفساد والرّشوة صلب الجهاز الإداري والقضائي والمالي مع صعوبة تفكيكه كمنظومة

-         ضرورة إحداث هيكل خاص ومستقل لمقاومة الفساد ومكافحته والوقاية منه بالتكامل مع دور القضاء

-         إعادة النظر في المنظومة التشريعية وإخضاعها لمبدأ واضح في تجريم الكسب غير المشروع بما في ذلك التهرّب الجبائي، عدم تركيز السلطة وتحديد المسؤولية بنصوص واضحة حتى لا يتعطّل من يخالف القانون بتنفيذه للأوامر والتعليمات مع منح استقلالية أجهزة الرقابة.

-         نشر ثقافة المساءلة والمحاسبة والشفافية على كلّ المستويات .

من جانبهم توجّه أعضاء لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد بالمجلس الوطني التأسيسي بجملة من الملاحظات والاستفسارات إلى ممثلي لجنة تقصي الحقائق .

تهتم بالخصوص بـ :

-         تركيز لجنة تقصّي الحقائق على فساد الأشخاص لا على المؤسسات ممّا يجعل النتائج محتشمة، حيث يقاوم الفساد بتفكيك وتعطيل آلياته وبالتالي تواصل تجربة التقصي لا بدّ أن تستهدف البناء المؤسساتي والإجراءات قبل أن تصل إلى الأشخاص.

-         دور أجهزة الرقابة وتجاوبها بعد الثورة مع لجنة تقصي الحقائق اعتبره البعض متناقضا لأنها مسؤولة بدرجة أولى عن وجود الفساد الذي لم تقم بمراقبته والإعلان عنه ضمن تقاريرها

-         تواصل تفشي ظاهرة الفساد بالديوانة واستفحالها في الفترة الإنتقالية يؤكد وجود عناصر من خارج المسؤولين والمتنفذين السابقين يواصلون التعدي على القوانين والتسبب في خسائر مالية هامة للإقتصاد التونسي

-         تساءل بعض النواب عن متابعة اللجنة للملفات المحالة على القضاء

-         إغفال اللجنة عن التعرض إلى عدد من ملفات الفساد في مجالات التعليم العالي والمطارات وغيرها وعن تكوين لجان فرعية بالجهات

-         كيفية نشر تقرير اللجنة وجعله في متناول المواطن

وفي ردودهم عن هذه التساؤلات والإستيضاحات أبرز أعضاء لجنة تقصي الحقائق أن عمل التقصي كان صعبا في بعض المجالات لأن اللجنة كانت تتوصّل بعرائض يتبيّن بعد فحصها أنها كيديّة وتقوم على تصفية حسابات شخصية وأن بلوغ الحقيقة لم يكن سهلا ويتطلّب في بعض الأحيان عدة أشهر وهو ما يفسر عدم التعرض إلى كل المجالات وعدم تمكنها من اكتشاف كل الحقيقة خاصة في ملفات شائكة كملف الديوانة أو ملف UTB الذي رفض البنك المركزي تسليم تقرير الرقابة ومن هذا المنطلق لا بدّ من الإسراع بإحداث هيئة مستقلة تُعهد إليها بقية الملفات التي لم تنظر فيها اللجنة بعد وعددها قرابة 6000 ملف .

كما أكّد أعضاء لجنة تقصي الحقائق على التوصية بفصل السلط عند صياغة الدستور وإدراج الهيئة كهيئة دستورية تفاديا لتركيز السلطة وإرساء دعائم الديمقراطية التي من شأنها مكافحة الفساد.

وفي الختام شكر السيد رئيس اللجنة ممثلي لجنة تقصي الحقائق على مجهوداتهم وتجاوبهم مع دعوة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي للتحاور والنقاش ،  و اقترح إرجاء النظر فيما تبقى من جدول الأعمال إلى الجلسة المقبلة التي تم الإتفاق أن تكون يوم الثلاثاء 13 مارس 2012.

ورفعت الجلسة على الساعة الثامنة ليلا .

**رئيس اللجنة                                                     المقرر**

**صلاح الدين الزحاف                                             نجيب مراد**